مظاهر تغيير حركات الكلمة للإتباع في المعاجم العربية

إعداد

د/ عبد الرؤوف وليد العرفج

أستاذ مشارك قسم اللغة العربية كلية الآداب جامعة الملك فيصل

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين, ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين, وبعد:

فهذه دراسة موجزة عن تأثير السياق الصوتي – السابق واللاحق– على حركة المفردة العربية, وبيان مدى سلطانه عليها, وقدرته على التغيير فيها, جمعت فيه ما تناثر من كلام العرب مما له صلة بالموضوع وقسمته حسب نوع التغيير الطارئ للمفردة, والناظر في هذه الدراسة قد يجد في أثنائها بعض الكلمات المتناثرة في كتب الإتباع اللغوي, وهذا لا يعني توافق ما بينهما, فالإتباع اللغوي يشمل الكلمات التي جاءت لمعنى والتي جيء بها اتباعا لا لمعنى, ويشمل كذلك ما حدث في الكلمة المتبعة تغيير وما لم يحدث فيه تغيير, أما هذا البحث فيقتصر على الكلمة التي حدث فيها تغيير, ولكنه يشمل أيضا الكلمة المتبعة وغيرها, وما كان التغيير فيه بتغيير حركة أو أكثر, ويشمل كذلك ما لم يكن فيه إتباع بل كان التغيير فيه مراعاة للفواصل, أو للحركة السابقة في الكلمة نفسها أو في كلمة سابقة, وغير ذلك مما يذكره البحث.

وقد وجدت بعض الدراسات اللغوية القريبة من هذا المعنى مثل بحث الإتباع الحركي في ضوء علم اللغة الحديث للدكتور زكريا عطيفي حمادة عطيفي , غير أنه يتناول دراسة الإتباع من منظور علم اللسانيات, فيختلف عما في هذا البحث, وكذلك يوجد بحث عبد الله محمود فجال بعنوان الاتباع الحركي وموقف النحاة من إعرابه, نشر مجلة آفاق العلوم , غير أنه يعنى بالناحية الإعرابية وطرق تأويل النحويين للمخالفة النحوية والإعرابية الناتج عن الاتباع, فهو مختلف عما في هذا

البحث, وهناك بعض الأبحاث المعنية بالإتباع في القراءات القرآنية فحسب(١), بخلاف هذه الدراسة التي تعنى بجمع الألفاظ المعجمية التي ذكرها اللغوين في معاجم العربية وأطلقوا عليها هذه الظاهرة, ودراستها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقدم له بتمهيد مقتضب عن هذه الظاهرة, ثم قسمت البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: تغيير الحركة غير الإعرابية بسبب السياق الصوتي.

المبحث الثاني: تغيير الحركة الإعرابية بسبب السياق الصوتي.

وفي نهاية هذه الدراسة الموجزة أختم بذكر النتائج التي خلص إليها هذا البحث, راجيا أن يكون هذا البحث إسهاما فاعلا في بيان مدى أهمية السياق الصوتي عند العرب, وموضحا بذلك رهافة حسّ المتحدثين بهذه اللغة, وشدّة اهتمامهم بتناسق لغتهم, ورقيّ ذوقهم السمعيّ , وذكاءهم اللغويّ, ورفعة هذه اللغة الشريفة التي أنزل الله بها كتابه.

(١) كبحث ظاهرة الإتباع الحركي في أداء القراء بالشاذ وأثرها في الانسجام الصوتي لكويحل جمال نشر جامعة محمد لمين سطيف, والإتباع الحركي الرجعي في القراءات القرآنية لنورية صالح علي نشر جامعة المرقب.

التمهيد

لا يخفى على الناظر في التراث اللغوي لعلماء العربية أهمية الدراسة الصوتية لديهم, إذ كان لقدمائهم منذ بداية التدوين جهودا مبذولة في الدرس الصوتي تنم عن مدى اهتمامهم به, وفهمهم لأهمية هذا النوع من الدراسة اللغوية, و ما الجهود الصوتية التي وصلت إلينا من أوائل ما كتب من التراث المعجمي كالعين للخليل بن أحمد رحمه الله, ومن التراث النحوي كالكتاب لسيبويه عليه الرضوان إلا دالة على مزيد عناية علمائنا بهذا العلم ومعرفتهم بمكانته من علوم اللسان العربي.

فقد عكف اللغويون العرب على دراسة أصوات اللغة, فتمكنوا من وصفها وإحصائها , ووضع القوانين والضوابط لها, وبينوا خصائصها وعلاقة بعض الأصوات مع بعض, فالناظر في معجم العين مثلا يراه قسّم أصوات اللغة وحدد مخارجها , وجاء سيبويه فقسم الأصوات أيضا بحسب مخارجها وأحيازها, ووصف الأصوات وصفا محدّدا كل ذلك بحسب الحس الصوتي المجرد البدائي الذي كانوا يملكونه, ومع ذلك فقد كانت أوصافهم للحروف ومخارجها دقيقة إلى حدّ بعيد.

وتوالت بعد ذلك الجهود والدراسات الصوتية حتى توّجت بكتابات ابن جني عبقري العربية ففصّل في ذلك وأضاف كثيرا من الضوابط والأحكام والتحليلات الصوتية في كتبه وبخاصة كتابه سر صناعة الإعراب, وحدّد فيه المبادئ والأساسات التي يقوم عليها الدرس الصوتي بحيث يعدّ علما مستقلا من علوم اللغة العربية, فأجاد في ذلك وأفاد.

غير أن الناظر في السياق التاريخي للجهود الصوتية عند علماء العربية يجد فتورا بيّنا بعد ابن جني رحمه الله تعالى في مجال الدراسة الصوتية, ولعلهم قنعوا بما رأوه من جهود السابقين المشكورة في ذلك, حتى جاء العصر الحديث فتتالت فيه الدراسات الصوتية مستمدة من كلام السابقين ومضيفة إليه ما وصلت إليه الدراسات الحديثة في هذا الميدان.

من هنا جاء هذا البحث ليبين للقارئ مدى أهمية دراسة الصوت في تحليل الكلام العربي موضحا أثر التناسق الصوتي في بنية المفردة وما قد يطرأ عليها من تغيير في حركاتها بسبب وقوعها في سياق صوتي معيّن.

إن وقوع الكلمة في إطار صوتي قد يحتم عليها تغيير بعض أجزائها ليتحقق بهذا التغيير انسجام بين الأصوات؛ لأن الانسجام بين الأصوات يؤمّن قدرا أعلى من السهولة في النطق , ويؤمّن قدرا أعلى من الوضوح في السمع(١), وهذا التغيير يختلف في نوعه, فقد يكون التغيير في الحركات فقط, وقد يرقى إلى التغيير في الحروف بزيادة حرف أو نقصانه أو غير ذلك مما سيشار إليه في البحث, وما ذاك إلا بيان لمدى سلطان الصوت على المفردة العربية, بحيث ينشئ فيها هذا التغيير.

فالتفاعل الذي يكون بين الأصوات المتجاورة في الكلمة أو الأصوات الموجودة في سياق التركيب هو السبب المباشر للتغييرات التي تطرأ على بنية المفردة في حركاتها وحروفها, أو في صياغتها.

ومن ثمّ فإن التطور الصوتيّ الناشئ في الكلمة هو تفاعل حاصل بين الأصوات في السياق, وعليه فإن هناك تأثرا وتأثيرا متبادلا بين أصوات المفردة نفسها, وبين أصوات المفردة وغيرها من المفردات الكائنة في نفس سياقها التركيبي.

هذا التأثير والتأثر المتبادل في الكلمة بسبب الصوت قد يكون تأثيرا وتأثرا فيما يستقبل من الحروف وقد يكون فيما تقدم، أي أن التأثير الصوتي كما ينسحب على ما يأتي بعده فيؤثر فيه قد يؤثر كذلك على ما تقدمه من الكلام فيكون تأثيره رجعيا, سواء أكان التأثير في حركة أم حرف, بزيادة أم نقصان, وما ذاك إلا لكون

(١) التنافر الصوتي , والظواهر السياقية: ٥٤.

الكلمات المتناسقة كالكتلة الواحدة والعضو الواحد إذا استدعى الصوت تغييرا في الكلام فإنه يؤثر على السابق واللاحق على حد سواء.

وقد تنبه لذلك علماء العربية منذ بداية تصنيفاتهم, فحللوا كثيرا من الكلمات بناء على ما حدث فيها من تغير بسبب العوامل الصوتية السياقية, مما هو منتشر في كتبهم , وخاصة كتبهم المعنية بالتطبيق والتحليل, نجد ذلك جليا في الكتب التي تحلل القراءات القرآنية لغويا(١) أو كتب شروح الأبيات ونحو ذلك مما كانت أولويته التطبيق اللغوي على النصوص الفصيحة, بل إننا قد نجد كذلك بعض الإشارات لهذه الظاهرة في كتب بعض النحويين المعنيين بالتنظير ممن كانت لهم نظرة ثاقبة في فهم النص العربي كسيبويه(٢) -رحمه الله- وأضرابه.

سنجد كذلك بعض الإشارات إلى هذه الظاهرة متناثرة بحسب الكلمات المتأثرة بها في كتب المعجميين, فنجدهم حين يتناولون كلمة بالشرح والتفسير -إن كانت هذه الكلمة مما وقع تحت سلطان التغيير الصوتي- قد يشيرون إلى ذلك إشارة عابرة, ولكن دون ذكر الضوابط لهذه الظاهرة, ودون جمعها في مكان يسهل الرجوع إليه لاستخلاص ما يمكن استخلاصه حين النظر إلى هذه الكلمات من ضوابط أو قواعد تعين الباحث في فهمه لهذه الظاهرة, وتفسيره لما يستجد من كلمات تقع تحت هذا التأثير.

فكان هذا البحث محاولة لتحليل ما وقع من هذه الظاهرة في الكلام العربي وذلك بجمعه ثم تصنيفه بحسب نوع التغيير الطارئ عليه بسبب التأثير الصوتي, ثم تحليل ما وقع للكلمة من تأثير وتأثر وبيان ما ذكره السابقون إن كان لهم كلام

---

(١) كالحجة لأبي علي الفارسي ينظر على سبيل المثال: ١٩٣/٥, والمحتسب لابن جني ١٦٧/١,

(٢) قال سيبويه رحمه الله في إشارة لمثل ذلك, الكتاب ١١٤/٤, "فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل، وكرهوا في عصر الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع"

في هذه الكلمة ثم استخراج ما يوفقني الله لاستخراجه من الضوابط والقواعد التي يمكن الرجوع إليها لفهم هذه الظاهرة فهما صحيحا بحيث لا يُحمل عليها ما لا يمكن أن تحمله ولا يبخس حقها فيما أثرت به وعملته. والله المسؤول سبحانه أن يوفقني للصواب وإليه المرجع والمآب سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم

المبحث الأول: تغيير الحركة غير الإعرابية بسبب السياق الصوتي.

تتكون الكلمة العربية من حروف, ولكل حرف حركته , غير أن هذه الحركة الخاصة بالحرف قد تتغير وتتحول من حركة إلى أخرى بسبب من الأسباب, ومن الأسباب التي لها سلطة في تغيير حركة الحرف وتحويله إلى حركة أخرى سبب التناسق الصوتي بين حركات المفردة نفسها, سواء كان التناسق مع حرف سابق على الحرف المتغير الحركة, أم متأخر عنه, فتأثير التناسق الصوتي سابق ولاحق, وكلاهما له هيمنته على حركة الحرف في الكلمة, وسأذكر في هذا المبحث عدة أمثلة على تغيير الحركة غير الإعرابية –سواء أكانت حركة بناء في آخر الكلمة أم حركة حرف في وسط الكلمة– ليستبين ذلك بوضوح.

فمن ذلك:

١–تحريك الحرف الحلقي إذا فتح ما قبله.

اختلف علماء العربية في تعليل تحريك الحرف الحلقي بالفتح عند انفتاح ما قبله, وذلك مثل: نَعَل, و صَخَر, ودَهَر, وغير ذلك من الكلمات, بعد ذهابهم جميعا إلى جوازه في نحو هذه الكلمات, فذهب البصريون إلى أن هذه لغة مسموعة عن بعض العرب(١) لا شأن لها بكون ما قبلها مفتوح ولا بكون ما بعدها من حروف الحلق, بل هي مسموعة عن قوم ممن يحتج بهم من العرب فتنقل عنهم هذه اللغة كما سمعت من غير تعليل, وذهب الكوفيون والبغداديون إلى أن الفتحة ما جاءت إلا لكون ما قبلها حرفا مفتوحا ولكون الحرف الساكن الأصل حرفا حلقيا فاستخفّت فتحته لذلك(٢).

وعند النظر في هذه المسألة يتبين أن الخلاف في تعليل الحكم لا يقدح في أصل المسألة, فحكم المسألة وهو جواز فتح العين في نحو صخر متفق عليه,

---

(١) وهم عقيل, ينظر: المحتسب ١٦٧/١, والمنصف٣٠٦/٢

(٢) ينظر: المحتسب ١٦٧/١, والمنصف٣٠٦/٢.

غير أن الخلاف في تعليله هو الذي يستوجب على الباحث إنعام النظر في صحته من عدمها, وليتبين قوة التعليل أو سقوطه لا بد من تتبع العلة وبيان مدى لصوقها بالمعلول, فالحكم يدور مع العلة وجودا وعدما كما هو معلوم, وليتضح الأمر في هذه المسألة لا بد من ذكر الكلمات المحكية عن العرب بفتح العين أولا ثم النظر في تحقق العلة فيها, فمن ذلك : كلمة نعْل, فقد ورد عن العرب تحريكها فقالوا: نَعَلٌ, قال كثير (١):

له نَعَلٌ لا تَطَّبِي الكَلْب رِيحُها وإن وُضِعَتْ وَسْطَ المجَالس شُمَّت

ومن ذلك كلمة الدهْر, فقد حركوها فقالوا: الدَّهَر, وعلى ذلك ما قاله أبو النجم العجلي في أرجوزته(٢):

إن لبكر عددا لا يحتقر

وجبلا طال معدا فاشمخر

أشمّ لا يسطيعه الناس الدَّهَر

ومن ذلك أيضا: سَحْر وسَحَر، ونَهْر ونَهَر، وصَخْر، وصَخَر، وفَحْم، وفَحَم، وبَعْر وبَعَر.

عند النظر في هذه الأمثلة كلها نجد أن المفتوح فيها حرف حلق كان في أصله ساكنا وانفتح لانفتاح ما قبله, وهذا يؤيد رأي الكوفيين والبغداديين وهو أن الفتح لمكانة حرف الحلق مع انفتاح ما قبله, غير أنه يكدّر عليه وجود بعض الكلمات انفتح فيها عين الكلمة لانفتاح ما قبله, ولم يكن حرف حلق, وذلك ككلمة الخفق من قول الشاعر(٣):

---

(١) المنصف ٣٠٦/٢, ولسان العرب ٦٦٧/١١. و المحكم ٢٥٦/١. , ويروى (إذا طرحت لم تطب الكلب ..)–ولا شاهد فيه– في ديوانه ٣٢٤، الحيوان ١: ٢٦٦، والبيان ٣/ ٧٤، ٧٦,

(٢) ديوانه: ١٦٣. والأبيات من الرجز

(٣) البيت لرؤبة في ديوانه: ١٠٤, والكتاب لسيبويه ٤/ ٢١٠. والبيت من الرجز.

وقاتم الأعماق خاوي المخترق مشتبه الأعلام لماع الخَفَقْ

ومن ذلك قولهم: نَشْز، ونَشَز(١), فحركت العين وليست حرف حلق(٢), وهذا يؤيد رأي البصريين في كون التحريك لغة لا لوجود حرف الحلق, وهو ما أيده ابن جني في المنصف(٣), فالكوفيون والبغداديون مجيزون , وقد رفض البصريون ذلك(٤), غير أن الناظر في هذه المسألة يرى كثرة الفتح حين تكون عين الكلمة حرف حلق, بل إن تحريك ما لم يكن حرف حلق قليل جدا وما ورد من الشعر يمكن حمله على الضرورة وعند ذلك لا يتبقى منه إلا القليل, ويؤيد ذلك أيضا فتح حرف الحلق عند انفتاح ما قبله في نحو: يَغَدُو وهْوَ مَحَمُومٌ ، في : يَغْدُو وهْوَ مَحْمُومٌ, وذلك كله لوجود حرف الحلق, وهو ما ذهب إليه ابن جني في المحتسب(٥), وابن سيده,(٦) وابن منظور(٧), والزبيدي(٨), وعلى كلا الرأيين سواء كان التحريك لوجود الحرف الحلقي أو لكونها لغة فهو تحريك بالفتح لانفتاح ما قبله وهو من تأثير الصوت على بنية الكلمة وحركتها.

---

(١) المنصف ٣٠٦/٢.

(٢) ولعل علة ذلك أن حرف الحلق ثقيل متأخر في المخرج فخفف بالفتح.

(٣) المصدر السابق ٣٠٦/٢.

(٤) ينظر: المحتسب ١٦٧/١, والمنصف٣٠٦/٢. قال ابن جني: ولعمري إن هذا عند أصحابنا ليس أمرًا راجعًا إلى حرف الحلق، لكنها لغات، وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في أن حرف الحلق يؤثّر هنا من الفتح أثرًا معتدًّا معتمدًا، فلقد رأيت كثيرًا من عُقيل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبدًا لولا حرف الحلق

(٥) ١٦٧/١.

(٦) المحكم ٢٥٦/١.

(٧) لسان العرب ٦٦٧/١١.

(٨) تاج العروس ٧/٣١.

٢-إتباع عين جمع المؤنث السالم لحركة الفاء.

إذا أريد جمع اسم ثلاثي ساكن العين -غير معتلة أو مدغمة- جمع مؤنث سالم أتبعت حركة العين لحركة الفاء(١), فإن كانت الفاء مضمومة ضمت العين(٢), وإن كانت مكسورة كسرت(٣), وإن كانت الفاء مفتوحة فتحت العين, قال سيبويه" وأما ما كان على فَعْلةٍ فانَّك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين، وذلك قولك: قَصْعةٌ وَقَصَعَاتٌ، وصَحْفةٌ وصَحَفَاتٌ، وَجَفْنَةٌ وجَفَنَاتٌ، وشَفْرَةٌ وشَفَرَاتٌ، وَجَمْرةٌ وَجَمَرَاتٌ .... وأما ما كان فُعْلةً فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد ألحقت التاء وحرَّكت العين بضمة، وذلك قولك: رُكبةٌ ورُكُباتٌ، وغُرفةٌ وغُرُفاتٌ، وجُفرةٌ وجُفُراتٌ ..... وما كان فِعْلةً فإنك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة، وذلك قولك: قِربةٌ وسِدِراتٌ وكِسِراتٌ .."(٤), وقال في همع الهوامع: " تتبع العين في هذا الجمع الفاء في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنثا ثلاثيا صحيح العين ساكنها غير مضاعف ولا صفة وسواء في الحركة الفتحة والضمة والكسرة وفي المؤنث بالتاء والعاري منها"(٥).

---

(١) جوازا في الضم والكسر, ووجوبا في الفتح, ينظر: الأشموني ١٦٤/٤.

(٢) إن لم تكن الفاء مضمومة ولام الكلمة ياء, توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٣٧٤/٣.

(٣) إن لم تكن الفاء مكسورة ولام الكلمة واو, توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٣٧٣/٣

(٤) الكتاب ٥٨١/٣. وفي أمثال ذلك ثلاث لغات: إتباع حركة العين لحركة الفاء, وهي المقصودة هنا, وفيها أيضا إسكان العين وهي لبكر بن وائل, وفيها إسكان العين وهي تنسب لأهل الحجاز, وينظر: اللهجات في الكتاب أصواتا وبنية : ١١٢-١١٣.

(٥) ٨٨/١.

من خلال هذا الحكم الذي تقدم في النصين السابقين يتضح أن حركة عين الجمع إنما اجتلبت لمناسبة حركة فائه , وهذا إتباع صوتي في حركةٍ مستَحَقَّةٍ, لأن حق العين أن تكون ساكنة على الأصل, ولكن لمكانة التناسق الصوتي في الكلمة العربية جُعِلَ السكونُ كسراً أو ضمّا أو فتحا, ويكون في الحركتين الأوليين –الضم والكسر– بالجواز , وأما الفتح فيكون التغيير إليه واجبا؛ لخفّة الفتحة(١).

وما ذكره النحويون من علة وجوب التغيير بالفتح نستطيع أن نتبين منه علة الإتباع في جميع الحركات, وذلك أن الإتباع ما استدعي إلا للخفة؛ لأن توالي الفتحتين أو الضمتين أو الكسرتين أيسر بالنطق من الانتقال من كسرة إلى ضمة, أو من فتحة إلى سكون, ولبيان ذلك نستجلب مزيدا من الأمثلة ليتضح المراد:

أمثلة الاتباع في الفتحة: قَصْعةٌ وَقَصَعَاتٌ، وصَحْفةٌ وصَحَفَاتٌ، وَجَفْنَةٌ وجَفَنَاتٌ، وشَفْرَةٌ وشَفَرَاتٌ، وَجَمْرةٌ وَجَمَرَاتٌ, وتمرة وتَمَرَات, وسجدة وسَجَدَات, ودَعْد ودَعَدَات, وظبية وظَبَيَات, وطلحة وطَلَحَات, وصَخْرَة وصَخَرَات, عند النطق بهذه الكلمات نجد أن اجتلاب الفتحة واقع للخفّة, وذلك لأن ما قبلها فتحة فناسب فتحها, وزاد ذلك بكون ما بعدها فتحة أيضا, وهذا ما جعل الفتح هنا واجبا لكونه مكتنفا بين فتحتين, مما جعل التخفيف بيّنًا , وهو ما جعل الانتقال من فتح إلى سكون ثم فتح ممتنعا بخلاف نظيره من مكسور الفاء أو مضمومها, يجوز فيه الاتباع ولا يجب.

أمثلة الإتباع في الضمة والكسرة:

في الضمة: رُكبةٌ ورُكُباتٌ، وغُرفةٌ وغُرُفاتٌ، وجُفرةٌ وجُفُراتٌ, وحُجْرة وحُجُرات, وخُطْوة وخُطُوات, وظُلْمة وظُلُمات, وجُمْل وجُمُلات.

وفي الكسرة: قِرْبة وقِرِباتٌ, وسِدْرة وسِدِراتٌ, وكِسْرة وكِسِراتٌ, وهِنْد وهِنِدات, وعِجْلة وعِجِلات. نجد في هذه الأمثلة وغيرها أن العين أتبعت بحركة الفاء جوازا؛

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١٨٢/٤.

وعلة الإتباع الخفة في توالي ضمتين أو كسرتين على فاء الكلمة وعينها, مع جواز النطق بعين الكلمة ساكنة على الأصل, والنطق بها مفتوحة , ويظهر لي أن العلة في جواز فتح العين في الكلمات مضمومة الفاء أو مكسورتها –هنا– أمران:

الأول: الخفة؛ إذ الفتحة أخفّ الحركات.

الثاني: أن العلة في ذلك هو ما يمكن أن أسميه الإتباع المعكوس أو المقلوب، أي إتباع الحرف السابق لما يليه, وهذه العلة هي الأقوى عندي؛ وذلك أن خفة الفتح إنما هو بالنسبة للحركات الثلاث : الفتحة والضمة والكسرة, أما السكون فهو انعدام الحركة ولا شك أن انعدام الحركة من الحرف أخفّ من تحمّله بأي حركة كانت, ولكن لما كان الحرف بعدها مفتوحاً صار النطق بالفتحة خفيفا لمكانة الفتحة بعدها.

٣–إبدال الحركة الأصلية بحركة الحرف الذي يقابلها عند مزاوجة كلمتين.

بيان ذلك أن العرب ربما تنطق بالكلمة مفردة فتجيء بها على أصلها, فإذا زاوجتها بكلمة أخرى وقرنتها بها تغيّر حركة الحرف المخالف لكي تتناسق الكلمتان في نوع الحركات كما تنا سقتا في عدد الحروف, فيتولد منه جرس صوتي متناسق لا يكون لولا هذا التغيير, ومثال ذلك كلمة: الطَّمّ, بفتح الطاء, وتعني هذه الكلمة: الماء الكثير أو الرطب, فإذا تكلموا بها مفردة أبقوها على أصلها, وإذا أتوا بعدها بكلمة: الرِّمّ –وتعني: الأشياء البالية أو اليابسة – كسروا الطاء من الطم, فقالوا: جاء فلان بالطِّمِّ والرِّمّ, –أي: بالقليل والكثير وبكل شيء معه–(١), وما ذاك إلا لمكان الكسر من الكلمة الثانية, قال ابن خالويه: يقال بالطم بفتح الطاء فإذا أزوجته بالرم كسرت الطاء فقلت جاء بالطم والرم.(٢)

(١) ينظر لمعناه: القاموس المحيط: ١٤٤٠.

(٢) العشرات في غريب اللغة: ٣٣.

ومن ذلك أيضا: كلمة : نَجَس, هي بفتح النون والجيم –ومعناها معروف–, إذا قيلت مفردة نطقوها على الأصل بفتح النون والجيم, فإذا أتبعوها بكلمة : رِجْس –ومعناها مثل معنى النجس–(١) كسروا النون وسكنوا الجيم, فقالوا: نِجْسٌ رِجْس, والتغيير هنا في حركتين متواليتين ليتوافق إيقاع الكلمتين صوتيا, جاء في تاج العروس: "قالَ أَبو عُبَيْدٍ : زعم الفَرَّاءُ(٢) أَنَّهُم إِذَا بَدَءُوا بالنَّجَسِ ولم يَذْكُرُوا الرِّجْسِ ، فَتَحُوا النُّونَ والجِيمَ ، وإِذا بَدءَوا بالرِّجْسِ ثُمَّ أَتْبَعُوا بالنّجس ، كَسَرُوا النونَ ، فهُمْ إِذا قالُوه مع الرِّجْسِ أَتْبَعُوه إِيّاه ، وقالُوا : رِجْسٌ نِجْسٌ ، كَسَرُوا لمَكانِ رِجْس ، وثَنَّوْا وجَمَعُوا ، كما قالُوا : جاءَ بالطِّمِّ والرِّمِّ ، فإِذا أَفْرَدُوا قالُوا : بالطَّمِّ ، ففَتَحُوا . قالَ ابنُ سِيدَه(٣): وكذلِكَ يَعْكِسُونَ فيَقُولُونَ : نِجْسٌ ، رِجْسٌ ، فيَقُولُونها بالكسرِ ، لمَكانِ رِجْسٍ ، الذي بَعْدَه ، فإِذا أَفْرَدُوه قالُوا : نَجَسٌ ، وأَمّا رِجْسٌ مُفْرَداً ، فمَكْسُورٌ على كُلِّ حالٍ"(٤). وهذا النص يفيد أمرا آخر, وهو أنه لا يشترط لتغيير الحركة من أجل التناسق الصوتي أن تكون إحدى الكلمتين مقدمة على الأخرى, بل يجوز أن تكون الكلمة التي يحدث فيها التغيير مبدوءا بها, ويجوز أن تكون متأخرة , وكونها متأخرة هذا هو الأصل في تغير الإتباع ليوافق الصوت التالي الصوت الأول فيجري تغييره أما أن يكون التغيير في الأول ليوافق الثاني هذا ما يمكن أن أسميه بالإتباع المعكوس أو المقلوب كما نبهت عليه في الحديث عن النقطة الثانية من قضايا التغيير –إتباع عين جمع المؤنث السالم لحركة الفاء – في الفقرة السابقة.

---

(١) المخصص لابن سيده ٣٠٤/٤.

(٢) رأي الفراء في معاني القرآن له ٤٣٠/١.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم ٢٧٦/٧.

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس ٥٣٤/١٦.

وقد جاءت كلمات أخرى جارية على هذا المنوال , من ذلك قولهم: تَعْسًا له ونَكْسًا, فالأصل: نُكْس بالضم , ولكن فتحت لفتحة التاء في تَعسًا(١), ومن ذلك أيضا قولهم: أخذني من ذلك ما قَدُم وما حَدُث, بضم الدال في كلمة: حدُث, والأصل أن تكون مفتوحة: حدَث, ولكن اجتلبت لها الضمة لتتوافق مع الكلمة التي قبلها : قدُم, قال السيوطي: لا يُضَمّ: حدَث, في شيء من الكلام إلا في هذا الموضع وذلك لمكان قَدُمَ على الازدواج(٢).

٤-تغيير الحركة لتناسب الحركة التي بعدها في نفس الكلمة.

من ذلك كلمة: عِتِيّاً, في مصدر كلمة: عتا يعتو, ومثلها عِسِيًّا في مصدر عسا – أي : كبر أو غلظت يده من العمل – يعسو(٣), يجوز في مصدرهما عُسُوًّا وعُتُوًّا, وكذلك عِسِيًّا وعِتِيًّا, -بكسر العين- و عُسِيًّا وعُتِيًّا -بضم العين-, ومثل ذلك: صلِيًّا, وجثِيًّا(٤) , وقد يجيء مثل ذلك في الجمع, مثل بكِيًّا -يجوز كسر الباء وضمها وبهما قرئ- في قوله تعالى: تعالى:{ خروا سجدا وبكيا } [سورة مريم:٥٨], ومنه جمع كلمة: عَصَا, فتقول في جمعها: عصِيًّا(٥) -بكسر العين وضمها- ومثلها: قَفَا وقفِيّ, ودلْو ودلِيّ -يجوز كسر فاء الكلمة فيهما-(٦), ومن ذلك جمع ثدي, وحلي, فتقول: ثُدِيّ وحُلِيّ – يجوز كسر فاء الكلمة فيهما-(٧).

---

(١) الصحاح للجوهري ١٢٤/٤.

(٢) المزهر ٢٧٠/١.

(٣) تهذيب اللغة ٩١/٣.

(٤) يجوز أن تكون كلمة: جثيا جمعا أو مصدرا.

(٥) أوضح المسالك ٣٩١/٤.

(٦) جامع الدروس العربية ٤٤/٢.

(٧) الحجة للقراء السبعة ١٩٣/٥.

في كل الكلمات السابقة كان الأصل ضمّ فاء الكلمة, ولكن جاز الكسر في جميع ما سبق للمناسبة الصوتية مع عين الكلمة المكسورة, فكلمة عتيا مثلا أصلها من: عتا يعتو, فهي واويّة فالأصل فيه عدم قلب الواو ياء, ولكنهم أجازوا ذلك فيجوز: عتوّا وعتيّا, ووزنها في الحالين: فعول, ثمّ كسرت التاء –وجوبا– في عتيا لمناسبة الياء, ثم كسرت العين لهذه العلة أيضا غير أن الكسر في العين –فاء الكلمة– جائز, ومثلها: عسِيًّا, وجثِيًّا, وقد قرئت هذه الكلمات: (صلِيّا, بكِيّا, عتِيّا, جثِيّا) بكسر فاء الكلمة للمناسبة الصوتية للكسرة التي بعدها, وقرئت أيضا بالضمّ على الأصل, قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر وَعَاصِم فى رِوَايَة أَبى بكر بِضَم أَوَائِل هَذِه الْحُرُوف, وَقَرَأَ حَمْزَة والكسائى بِكَسْر أَوَائِل هَذِه الْحُرُوف كلهَا, وَقرأ حَفْص عَن عَاصِم بِكَسْر أَوَائِل هَذِه الْحُرُوف كلهَا إِلَّا: بكيا فَإِنَّهُ يضم أَوله(١).

والعلة في جميع ذلك هو التناسب الصوتي, وإتباع الحرف السابق للاحق – وهو ما يمكن أن أسمية بالإتباع المقلوب– وقد بين ذلك ابن خالويه فقال: الحجة في ذلك: أنه نحا ذلك لمجاورة الياء –وهي الياء المشدّدة–، وجذبها ما قبلها –وهو عين الكلمة– إلى الكسر، فكسر ليكون اللفظ به من وجه واحد؛ لأنه يثقل عليهم الخروج من ضم إلى كسر(٢). وهذا السبب هو المناسب لما في الدرس الصوتي الحديث(٣), ويظهر تفطن علمائنا الأقدمين لأهمية التناغم الصوتي الداخلي في الكلمة الواحدة, وهذا أولى مما علل به أبو علي الفارسي رحمه الله هذا التغير بالكسر حيث ذهبت به الصنعة النحوية إلى تعليل صناعي محض أقرب إلى التعليلات المنطقية منها إلى التعليلات اللغوية, فرأى أن السبب في هذا الكسر أن

(١) السبعة لابن مجاهد: ٤٠٧.

(٢) الحجة: ٢٥٣.

(٣) أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس: ٥٥.

الكلمة في نحو: جثيًّا قد جاز ذلك فيها لأنها غيّرت تغييرين، وهما: أن الواو التي هي لام قلبت، والواو التي كانت قبلها قلبت أيضا –لأن أصلها جثوو على وزن فعول– فلما غيّرت تغييرين قويا على هذا التغيير من كسر الفاء(١). فهذا التعليل مع ما فيه من كونه تعليلا صناعيا بعيدا عن التعليل الصوتي يرد عليه الكسر في نحو كلمة: ثِدِيّ وحِلِيّ, فكلمة ثدِيّ لم يحدث فيها تغييران لأنها يائية اللام, ومع ذلك جاز كسر الثاء, وما ذلك إلا للتناسق الصوتي الناشئ من كسر الثاء لينحوا بالكلمة الواحدة منحى واحدا.

٥–تغيير حركة هاء الضمير وميم الجمع في الضمير (هم) لانكسار ما قبلها.

الضمير: (هُمْ) ضمير مبني يكون في محل النصب أو الجر, وهاؤه مضمومة, وميمه ساكنة وتحرك بالضمّ عند وصلها بساكن, هذا هو الغالب, ولكننا نجد في الظواهر الصوتية القرآنية ما يخالف هذا الأصل, إذ إننا نجد بعض القراء قد قلبوا ضمة الهاء إلى كسرة, وذلك عند انكسار ما قبلها, في نحو قول الله تعالى:{ من يومِهِم الذي يوعدون } [سورة الذاريات:٦٠] فالقراءة –قراءة حفص عن عاصم– كما هو واضح بكسر هاء الضمير, وما ذاك إلا لكسر ما قبلها –وهو حرف الميم–, غير أن التغيير بسبب التناسق الصوتي لم يقف هنا, بل ذهب إلى أبعد من ذلك حينما جاوز الهاء إلى كسر ميم الجمع أيضا, قال ابن الجوزي: وكسر مِيمِ الْجَمْعِ وهائها إِذَا كَانَ بَعْدَ الْمِيمِ سَاكِنٌ، وَكَانَ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، أَوْ يَاءٌ سَاكِنَةٌ نَحْوُ: { قُلُوبِهِمِ } [سورة البقرة:٩٣] ، { بِهِمِ } [سورة البقرة:١٦٦]، { وَيُغْنِيَهِمِ } [سورة النور:٣٣] ، فَكَسَرَ الْمِيمَ وَالْهَاءَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَبُو عَمْرٍو.(٢) بل إن بعض القراء كسر الهاء إذا كان ما قبلها ساكنا قبله كسر –لضعف السكون وكونه ليس حاجزا حصينا– فقال: مِنْهِم, ومِنْهِ, وكذلك فعل في كاف الجمع إذا كان ما قبلها

(١) الحجة للقراء السبعة ٥/ ١٩٣.

(٢) النشر في القراءات العشر ١/٢٧٤.

مكسورا فقال: ومنكِم وبِكِم، وأجرى كاف المضمر مجرى هائه(١). وهو تماثل إتباعي مطرد عند تميم(٢), وكل هذه التغييرات وإن كانت مخالفة لما عليه أصل بناء الكلمة, لكنها مقبولة ومنقاسة صوتيا؛ لأن التناسق الصوتي من العلل المؤثرة في بناء الحركة.

٦-تغيير الحركة عند التقاء الساكنين من الكسر إلى ما يناسب التناسق الصوتي

يمتنع في العربية التقاء الساكنين, وعند وقوع ذلك يتم التخلص من التقاء الساكنين, والأصل في التخلص منه الكسرة, لأنها حركة لا توهم الإعراب إذ الكسر الذى يكون في أحد الساكنين لا يتخيل أن موجبه الإعراب بخلاف الضمة والفتحة(٣), وقد جرى على ذلك أغلب القراء فتخلصوا من التقاء الساكنين في الآيات الآتية بالكسر على أصل الباب, كقَوْله {أَو اخْرُجُوا} [سورة النساء:٦٦] و قَوْله {قل ادعوا الله أَو ادعوا الرَّحْمَن} [سورة الإسراء:١١٠] و قَوْله {أَو انقص} [سورة المزمل:٣] و {قل انْظُرُوا} [سورة يونس:١٠١] و {وَقَالَت اخْرُج} [سورة يوسف:٣١] و {فَمن اضْطر} [سورة البقرة:١٧٣], غير أن أبا عَمْرو -رحمه الله- قد تخلص من التقاء الساكنين في جميع ذلك بالضمّ فضَم الْوَاو من المثال الأول, وَاللَّام وَالْوَاو في {قل ادعوا الله أَو ادعوا الرَّحْمَن} [سورة الإسراء:١١٠] وَالْوَاو من قَوْله {أَو انقص} [سورة المزمل:٣] وَاللَّام من {قل انْظُرُوا} [سورة يونس:١٠١] وجوز الضمّ أيضا في {وَقَالَت اخْرُج} [سورة يوسف:٣١] وَكَذَلِكَ في النُّون من {فَمن اضْطر} [سورة البقرة:١٧٣] (٤).

---

(١) المحتسب ٧١/١.

(٢) ينظر: لغة تميم دراسة تاريخية وصفية: ٢٦٤.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٣٢/٢.

(٤) السبعة في القراءات: ١٧٥., وينظر الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم, حيث ذكر أن ضمة الواو في: أو ادعو, للإتباع: ٧٧٠.

والضم في كل ذلك لم يكن تشهيا واعتباطا؛ لأنه لا يعدل عن الكسر عند التخلص من التقاء الساكنين إلا لعلة. (١) والعلّة في ذلك ظاهرة, وهي طلب التناغم الصوتي بين الضمة التي جلبناها لالتقاء الساكنين والضمة الموجودة في الكلمة التي تليها كضمة العين من (قل ادعوا) وضمة القاف من: (أو انقص) ولم يعتدّ بالساكن لأنه حاجز غير حصين, وقد بيّن ابن جني العلة في ذلك فقال: فضُم لالتقاء الساكنين لتخرج من ضمة إلى ضمة، كما كنت تخرج منها إليها في قولك: اخرج(٢). وهذا ممكا يمكن أن يندرج فيما سميناه قبل الإتباع المقلوب؛ لأنه تغيير للحرف السابق من أجل الحرف اللاحق, والتغيير هنا مطرد قياسي, كما ذكره السيوطي(٣).

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٣٢/٢.

(٢) المحتسب ٧١/١. وهو عنده ضعيف جدا, ولكن علته هي الاتباع, وأنقل نصه هنا بكامله للفائدة, قال: " هذا ضعيف عندنا جدًّا؛ وذلك أن "الملائكة" في موضع جر، فالتاء إذن مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من "اسجدوا" لسقوط الهمزة أصلًا إذا كانت وصلًا، وهذا إنما يجوز ونحوه إذا كان ماقبل الهمزة حرف ساكن صحيح، نحو قوله عز وجل: "وَقَالَتُ اخْرُج"، وادخلُ ادخلُ، فضُم لالتقاء الساكنين لتخرج من ضمة إلى ضمة، كما كنت تخرج منها إليها في قولك: اخرج. فأما ما قبل همزته هذه متحرك –ولا سيما حركة إعراب– فلا وجه لأن تحذف حركته ويحرك بالضم، ألا تراك لا تقول: قل للرجلُ ادخُل، ولا: قل للمراةُ ادخُلي؛ لأن حركة الإعراب لا تُستهلك لحركة الإتباع إلا على لغة ضعيفة، وهي قراءة بعض البادية: "الْحَمْدِ لِلَّه" بكسر الدال، ونحو منه ما حكاه لي أبو علي: أن أبا عبيدة حكاه من قول بعضهم: دعه في حِرُمِّه، فحذف كسرة راء "حر"، وألقى عليها ضمة همزة أمه"

(٣) الأشباه والنظائر ٥٤١/١.

المبحث الثاني: تغيير الحركة الإعرابية بسبب السياق الصوتي.

مما سبق يتبين أنه قد يجري بعض التغيير للحركة في المفردة العربية بسبب إيقاع تناسق صوتي مع ما قبلها أو ما بعدها أو إبقاء التناسق الموجود على حاله من غير إحداث نشوز صوتي فيه, إلا أن ما مر معنا قد حدث التغيير في حركة غير إعرابية, وهذا أمر لا يستبعد؛ لأن ما شأنه ذلك ليست الحركة فيه ذات دلالة, لكننا عند تتبع مواطن سلطان السياق الصوتي على الحركة نجد أنه قد امتدت قوته إلى إحداث تغيير في الحركة الإعرابية, وهو ما يستغرب وقوعه؛ إذ الحركات الإعرابية إنما اجتلبت لإحداث المعاني والدلالات, قال في الأشباه والنظائر: الحركة الإعرابية مع كونها طارئة أقوى من البنائية الدائمة لأن الإعرابية علم لمعان معتورة يتميز بعضها من بعض فالإخلال بها يفضى التباس المعاني وفوات ما هو الغرض الأصلى من وضع الألفاظ وهيئاتها وهو الإبانة عما في الضمير(١), فلذلك يندر التسلط عليها بأي نوع من أنواع التغيير إن بالحذف أو التبديل, وهو مع ندرته غير قياسي؛ لتفويته ما جيء بالحركة من أجله, وأنا أقتصر من أمثلة ذلك على بعض الأمثلة لأدل على وقوعها في فصيح الكلام.

فمن ذلك:

١-قراءة من قرأ: {الحمدِ للهِ} [سورة الفاتحة:٢] بكسر الدال(٢), فالحامل له على ذلك الكسرة الواقعة في اللام من: لله, وحركة الدال حركة إعراب فكان حقها عدم التغيير, إلا أن القارئ كسرها إتباعا لما بعدها, وهذا إتباع مقلوب أتبع الأول للثاني, ويجوز فيها {الحمدُ لُلَّه } بضمتين أيضا على الإتباع(٣) وهو أقوى من الأول لأمرين:

---

(١) الأشباه والنظائر ٣٤٧/١.

(٢) هي قراءة الحسن, الكشاف ٨/١.

(٣) وهي قراءة ابن أبي عبلة, ينظر: الكشاف ٨/١.

الأول: أن حركة الإعراب بقيت على حالها من غير تغيير , وهذا هو الأصل, وطرأ التغيير على حركة البناء.

الثاني: أن الإتباع فيها جرى على الحرف الثاني تبعا لما قبله, وهو الوجه أي أن يكون التغيير طرأ على الثاني ليتوافق مع الأول لا العكس(١).

وكلتا القراءتين شاذة في الاستعمال والقياس لمخالفتها للقواعد النحوية في مراعاة الحركة الإعرابية.

إلا أن هناك أمرا ذكره ابن جني يمكن أن يكون سهّل إجراء التغيير في هذه الكلمة, وهو كثرة استعمال العرب لها, قال: إن هذا اللفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لِمَا كثر من استعمالهم أشد تغييرًا، كما جاء عنهم لذلك: لم يَكُ، ولا أَدْرِ، تقول، جا يجي، بحذف الهمزة, فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أَتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر(٢).

ويؤكد ما ذكره ابن جني أنه توجد كلمات أخر لم تكثر في استعمالهم ومع ذلك جرى فيها تغيير الحركة الإعرابية كما سيتبين من بقية الأمثلة في هذا المبحث.

٢- ومن ذلك قراءة(٣): {قلنا للملائكةُ اسجدوا } [سورة البقرة:٣٤] بضم التاء, مع أن حقها الكسرة لسبقها بحرف الجرّ, ولكن قرئت في رواية بالضم لتجانس حركة الجيم من قوله: اسجدوا, على الرغم من وجود فاصل بينهما وهو حرف السين إلا أنه لا يعتبر حاجزا حصينا فلم يعتبر, ولأننا إذا بدأنا بكلمة: اسجدوا, نضمّ همزة الوصل لضمة الجيم, فاستسهلت ضمة التاء لذلك, وهذا

---

(١) وهو ما رجحه الزمخشري , ينظر: المحتسب ٣٨/١, والكشاف ٨/١, والأشباه والنظائر ٢٤/١.

(٢) المحتسب ٣٧/١.

(٣) قراءة أبي جعفر, النشر في القراءات العشر ٢١٠/٢. هذه اللغة منسوبة لأزد شنوءة, ينظر: الكتاب ١٥٢/٤, واللهجات في الكتاب: ١٠٥ – ١٠٦.

مخالف للقياس والاستعمال وهو من الشذوذ بمكان, قال ابن جني: هذا ضعيف عندنا جدًّا؛ وذلك أن (الملائكة) في موضع جر، فالتاء إذن مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من (اسجدوا) لسقوط الهمزة أصلًا إذا كانت وصلًا(١) , ولا يجوز أن يقال أن العلة في ذلك أن حركة الهمزة –وهي الضم– ألقيت على الحرف قبلها؛ لأن همزة الوصل لا حركة فيها عند درج الكلام, بل لا تنطق أصلا.

ولهذه العلة لم تكن الضمة هنا في قوة الضمة مما سبق في قوله تعالى: {وَقَالَتُ اخْرُج} ؛ لأن الحركة المغيَّرة في تلك الآية حركة بناء, لم يجتلبها العامل؛ بخلافها هنا, ولأن التاء ونحوها هناك أصلها السكون، والحرف الساكن لم يحتمل أي حركة فكان اجتلاب حركة له أهون من تغير حركة الحرف من حركة لأخرى.

ويتضح لنا من خلال هذه الأمثلة أن الحرف التابع لا يشترط أن يكون تاليا للحرف المتبوع من غير فاصل، بل يجوز أن يكون بينهما حرف –كما في هذه الأمثلة– أو ربما أكثر من حرف كما سيتبين من الموطن التالي, وما ذلك إلا لرهافة حس الناطقين بالعربية وشدة مراعاتهم للتناسق الصوتي, حيث لم يعتد بما بينهما من الحروف.

٣–حركة الجوار

سمع في بعض التراكيب العربية خروج عن مقتضى القواعد النحوية بتغيير الحركة الإعرابية الواقعة أثرا للعامل المجلوب لها, وحين نظر فقهاء اللغة في علة ذلك, وجدوا أن السبب الدافع للعربي في الخروج عن هذه القواعد هو جنوحه إلى تقديم التناسق الصوتي على القواعد النحوية؛ إذ إننا نجد هذا التغيير لا يكون إلا بتحويل الحركة الإعرابية لهذه الكلمة إلى نفس الحركة الإعرابية للكلمة التي قبلها, ومن أمثلة ذلك ما أورده كثير من علماء اللغة من قولهم: هذا جحر ضبٍّ خربٍ, بكسر الباء من : خرب, مع أن حقّه الضمّ ؛ لأنه صفة لجحر, وهو مرفوع فيجب

(١) المحتسب ٧١/١.

رفع صفته, إلا أنه ورد بالكسر لمناسبته للكسرة في الكلمة التي قبله: ضبٍّ, قال سيبويه رحمه الله: وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: " هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهِم. وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه. وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذى أُضيف إلى الضبّ،(١) ومن ذلك قولهم: ماء شنٍّ باردٍ –بكسر الدال– مع أن البرودة وصف للماء لا للشن لأن الشن لا يوصف بالبرودة،(٢) وقد جرى هذا التغيير في النثر –كما سبق– وفي الشعر وهو أولى ؛ لأن الشعر يحتمل من مخالفة القواعد النحوية ما لا يحتمله النثر, فمنه قول امرئ القيس(٣):

كأنّ ثَبيرًا في عَرانينِ وَبْلِهِ كَبيرُ أُناسٍ في بجاد مُزَمَّلِ

فكان القياس في كلمة : مزمل . الرفع ؛ لأنه نعت ل: كبير, ولكنه جره إتباعا لكلمة: بجاد المجرورة وذلك للمجاورة،(٤) ومنه أيضا ما أنشده الفراء(٥):

كأنَّما ضَرَبتْ قُدَّامَ أعُينِها قُطناً بمستحصدِ الأوتار مَحلوجِ

فخفض محلوجا على الجوار للمستحصد، وهو صفة للقطن فكان حقه النصب(٦). ومنه أيضا قول الحطيئة(٧):

فإيّاكم وحيّةَ بطن وادٍهموزِ الناب لَيْسَ لكم بسِيّ

(١) الكتاب ٤٣٦/١.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ٣٢٧/١.

(٣) ديوان امرئ القيس : ٦٧. والبيت من بحر الطويل.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٠٧.

(٥) غير منسوب في المراجع, وهو من بحر البسيط.

(٦) المصدر السابق: ١٠٧.

(٧) ديوانه: ١٩٠, وفيه: (حديد الناب). وهو من بحر الوافر.

فكسر كلمة: هموز وكان حقها النصب لأنها صفة للحية ولكنه جر لمحاورة كلمة الوادي المجرورة.(١)

فالنعت يجوز التصرف فيه يتغيير حركته المستحقة, وذلك بتحويل حركته المستحقة إعرابيا إلى حركة الكلمة السابقة له فحسب –كالأمثلة السابقة– والعلة في ذلك مجاورته للكلمة التي تُتْبع حركتُها من غير فاصل؛ ولذلك امتنع الجوار في المعطوف عطف نسق لوجود الفاصل وهو حرف العطف(٢). وهو مع وجوده في العربية وسماعه ممن يحتج بكلامهم إلا أن النحويين ذهبوا إلى أن ذلك يقّدر بقدره ويقتصر فيه على السماع, بل إنهم ضيقوا فيما هو وارد حيث وضعوا له بعض الضوابط والقيود, منها: أن يكون المجاور صفة, فمنعوا الإتباع في عطف النسق –كما سبق–, بل إنهم لم يكتفوا بذلك حتى قيدوا الصفة أيضا, فقد بينوا أن هذه الظاهرة تكون في الصفة النكرة فقط –كالأمثلة السابقة– وهو ظاهر كلام الكتاب, قال سيبويه: ... فجرّوه لأنه نكرةٌ كالضبّ(٣), ولكن ابن جني لم يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه حين رأى كثرته في المعرفة, وما يمكن تخريجه عليه من القراءات القرآنية المتواترة فذهب إلى أن الجوار في النكرة أيسر منها في المعرفة, فقال: ... وهذا في النكرة –على ما فيه– أسهل منه في المعرفة؛ وذلك أن النكرة أشد حاجة إلى الصفة. فبقدر قوة حاجتها إليها تتشبث بالأقرب إليها. فيجوز هذا حجر ضب خرب؛ لقوة حاجة النكرة إلى الصفة. فأما المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها. ألا ترى أنه قد كان يجب ألا توصف المعرفة، لكنه لما كثرت المعرفة

(١) الخصائص ٢٢٣/٣.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٩٥.

(٣) الكتاب ٤٣٦/١.

تداخلت فيما بعد، فجاز وصفها، وليس كذلك النكرة لأنها في أول وضعها محتاجة -لإبهامها- إلى وصفها(١).

وهذا الحجر من النحويين لهذه الظاهرة يمكن مناقشتها من ناحية ورودها عن العرب الخلّص -وهو ما يحتكم إليه النحويون-, ولا حاجة بالدرس الصوتي إلى بيان صحتها بل رونقها البهي في السمع -عند أمن اللبس-, فحسبنا أن نبين أن المردّ الذي يرجع إليه النحويون في أحكامهم وهو كلام من يحتج به قد جاء الإتباع على الجوار في النكرة والمعرفة, والعطف -عطف النسق- والتوكيد, ولم يقتصر على النعت, وهذا ما وصل إلينا من تراث العرب, ولا يمنع تعدد الجوار إلى غير ذلك, فمن أمثلة مجيئه معرفة وتوكيدا, قول الشاعر(٢):

يَا صَاح بلغ ذَوي الزَّوْجَات كلّهم أَن لَيْسَ وصل إذا انْحَلَّت عرا الذَّنب

فخفض (كل) وهو توكيد لـ (ذوي) وهي منصوبة , وحق توكيد المنصوب أن يكون منصوبا, ولكنه خفض للجوار, ومن أمثلة مجيئه معرفة أيضا, قراءة الأعمش ويحيى ابن وثاب(٣): {إن الله هو الرزاق ذو القوة المتينِ } [سورة الذاريات:٥٨] بكسر النون من (المتين) للمجاورة(٤). ومن أمثلة المجاورة مع عطف النسق ما ذهب ابن جني في قوله تعالى: {برؤوسِكم وأرجلِكم} [سورة المائدة:٦] بكسر اللام من: أرجلكم, وهي قراءة ابْن كثير وَحَمْزَة وَأَبي عَمْرو(٥)

---

(١) المحتسب ٢٨٩/٢.

(٢) البيت لأبي الجراح العقيلي, معاني القرآن للفراء ٧٥/٢, و شرح أبيات المغني ٧٥/٨. والبت من بحر البسيط.

(٣) المحتسب ٢٨٩/٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٧٥/٢, وذهب ابن جني إلى جواز أن يكون الجر لا على المجاورة بل يكون نعتا للقوة, ينظر المحتسب ٢٨٩/٢.

(٥) السبعة في القراءات : ٢٤٣.

فذهب إلى أن هذه القراءة جاءت على المجاورة؛ لأن حق الرجلين الغسل لا المسح فهي معطوفة على : أيديكم, فحقها النصب(١).

فهذه الأمثلة وغيرها تدل على مدى التفسّح في العربية, حتى أنهم غيروا الحركات ذات الدلالات الإعرابية من أجل اكتمال التناسق الصوتي في أذن المخاطب, وهذا من رهافة حس هذه اللغة وشرفها –فلا غرو أن كانت لغة شعر وتنغيم وسجع–, بل تدل أيضا على اعتماد –هذه اللغة الشريفة– على فطنة المخاطب وفهمه المقصود من الكلام, وهو ما يشير –لزوما– إلى ذكاء البيئة العربية المتحدثة بهذه اللغة.

٤–إتباع حركة الحرف المضعف للحركة قبله

ومما يمكن حمله على ذلك إتباع حركة الحرف المضعف للحركة قبله, في نحو: لم يمدّ, ولم يشدّ, مما سبق الفعل المضارع أداة جزم, فيجوز حينئذ فك الإدغام وإظهار السكون– وهو ما جيء به للعامل–؛ إذ العامل يستوجب السكون هنا, ويجوز أيضا الإدغام, وعلى الإدغام يجوز في حركة الحرف المضعّف عند وصله بما بعده الفتح –وهو الأصل في التقاء الساكنين هنا– ويجوز إتباع الحرف المضعّف لما قبله فيتحرك بحركته, وهذا إتباع شائع متبع في كلام العرب(٢), وعلى ذلك خرجت قراءة الكوفيين وابن عامر(٣) قوله تعالى: {وتتقوا لا يضركم} [سورة آل عمران:١٢٠] بضم الضاد والراء, ويجوز في تخريج هذه القراءة أن يكون الفعل مجزوما وأن تكون حركة الراء إتباع لحركة الضاد(٤).

---

(١) المحتسب ٢٥٢/١.

(٢) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك: ٢٠٩, والتصريح على التوضيح ٧٦٤/٢,

(٣) التيسير في القراءات السبع : ٩٠.

(٤) البحر المحيط ٣٢٣/٣.

ولكن هذا الإتباع في هذا الموطن يختلف عما قبله من الأمثلة؛ لأنه هنا لم تتغير الحركة الإعرابية لمجرد الإتباع، بل جرى التغيير لوجود الإدغام, فتغيرت الحركة وكان الإتباع مجوّزا لنوع الحركة المغيّر إليها لا مغيرا للحركة نفسها؛ ولذلك كان التغيير هنا قياسي مطرد بخلاف ما سبق.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة التي جمعت أشتاتها من كتب الصرف والنحو واللغة والقراءات لبيان مدى تأثير الصوت في حركة المفردة العربية يمكن أن نستخلص نتائج من أهمها :

١- اللغة العربية تولي اهتماما كبيرا بالجانب الصوتي, وإن أدى ذلك إلى تغيير ما كان عصيا على التغيير لولا التناسق الصوتي.

٢- لم تبال العرب بتغيير الحركة الإعرابية، وإن كان الأصل فيها أنها لم تجئ اعتباطا, وإنما جاءت لمعنى مقصود, ومع ذلك ضربوا صفحا -في بعض الأحوال- بهذه الحركة الإعرابية وسلّطوا على المفردة الحركة المتناسقة صوتيا.

٣- قد يكون التغيير بسبب السياق الصوتي في حركة واحدة, وقد يكون في أكثر من حركة -كما تبين في بعض الأمثلة السابقة في هذا البحث- وكل ذلك حسب ما يتطلبه الاتساق الصوتي, فما كان الاتساق فيه يحسن بتغيير حركة واحدة تغيرت هذه الحركة, وإن تطلب أكثر من ذلك غيّروا له أكثر من حركة واحدة.

٤- جرى التغيير بسبب السياق الصوتي في صور متعددة, فقد يكون التغيير في حركة في أول الكلمة, وقد يكون التغيير في حركة في وسط الكلمة أو آخرها.

٥- إن كثرة التغيير في الحركة بسبب التناسق الصوتي السابق أو اللاحق يجعل قياسيّة هذا التغيير في موطن الدراسة والبحث.

٦- الذي يظهر لي من تتبع الأمثلة السابقة أن التغيير الصوتي -وخاصة في غير الحركة الإعرابية- لا مانع من أن يكون قياسيا, وبخاصة ما وردت فيه قراءة من القراءات المتواترة واطردت

بـذلك التغييـر لهـذا السـبب, فكـلام الله هـو فـي المرتبـة العليـا فـي الفصـاحة, والقراءات المتواترة هـي أعلـى القراءات صـحة, وعليـه فـلا مـانع مـن قيـاس مـا قـرأت بـه بعض القراءات مـن تغييـر فـي الحركـة بسبب التناسق الصوتي على جميع الكلام العربي.

٧- لا يزال هذا الميدان ميدانا غضـا طريـا يحتـاج إلـى كثير مـن البحـوث والدراسـات الجـادّة والاسـتقرائية للانتهـاء إلـى النتـائج المرجوّة.

قائمة المراجع

١- القرآن الكريم

٢- أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا, لعبد الرازق بن حمودة القادوسي, رسالة دكتوراه من قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة حلوان, عام النشر: ١٤٣١هـ.

٣- الأشباه والنظائر في النحو, لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي, المحقق: عبد الإله نبهان – غازي مختار طليمات – إبراهيم محمد عبد الله – أحمد مختار الشريف, الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق, سنة النشر: ١٤٠٧هـ.

٤- إيجاز التعريف في علم التصريف, لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين , المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم, الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية, الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٥- البيان والتبيين, لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ, دار ومكتبة الهلال، بيروت, عام النشر: ١٤٢٣ هـ.

٦- تاج العروس من جواهر القاموس, لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبي الفيض الملقّب بمرتضى الزَّبيدي, المحقق: مجموعة من المحققين, الناشر: دار الهداية.

٧- التصريح على التوضيح , لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان, الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ.

٨- تفسير البحر المحيط, لأبي حيان الأندلسي, الناشر: دار الفكر.

٩- التنافر الصوتي , والظواهر السياقية, تأليف: عبد الواحد الشيخ, مكتبة الإشعاع بالإسكندرية, الطبعة الأولى, سنة ١٩٩٩م.

١٠- تهذيب اللغة, المؤلف : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري, دار النشر : دار إحياء التراث العربي, – بيروت – ٢٠٠١م.

١١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي, شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان , الناشر : دار الفكر العربي, الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ .

١٢- التيسير في القراءات السبع, لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني, المحقق: اوتو تريزل, الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت, الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ.

١٣- جامع الدروس العربية, لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني, الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت, الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ.

١٤- الحجة للقراء السبعة, لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ, المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي, راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق, الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت, الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ.

١٥- الحيوان, لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ, دار الكتب العلمية – بيروت,الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.

١٦- الخصائص, لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي, الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب, الطبعة: الرابعة.

١٧- ديوان أبي النجم العجلي, تحقيق: , مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق, جمع وشرح وتحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران, ٢٠٠٦م.

١٨- ديوان الحطيئة, برواية وشرح ابن السكيت, تحقيق: محمد مفيد قميحة, دار الكتب العلمية, الطبعة الأولى, ١٤١٣هـ.

١٩- ديوان امرِئ القيس, اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي, الناشر: دار المعرفة – بيروت, الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ.

٢٠- ديوان رؤبة بن العجاج, تحقيق: وليم بن الورد البروسي.

٢١- ديوان كثير عزة, جمع وشرح : إحسان عباس, دار الثقافة ببيروت, سنة, ١٣٩١هـ.

٢٢- السبعة في القراءات, لأبي بكر بن مجاهد البغدادي, المحقق: شوقي ضيف, الناشر: دار المعارف – مصر, الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢٣- شرح أبيات مغني اللبيب, لعبد القادر بن عمر البغدادي, المحقق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق, الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت, سنة الطباعة (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ).

٢٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, بحاشية الصبان, دار الكتب العلمية بيروت–لبنان, الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.

٢٥- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات, لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري, تحقيق: عبد السلام محمد هارون, الناشر: دار المعارف , الطبعة: الخامسة.

٢٦- الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية, لإسماعيل بن حماد الجوهري, الناشر: دار العلم للملايين- بيروت, الطبعة: الرابعة- يناير ١٩٩٠.

٢٧- ضياء السالك إلى أوضح المسالك, لمحمد عبد العزيز النجار, الناشر: مؤسسة الرسالة, الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.

٢٨- العشرات في غريب اللغة, لمحمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد المطرز الباوَرْدي، المعروف بغلام ثعلب, المحقق: يحيى عبد الرؤوف جبر, الناشر: المطبعة الوطنية – عمان.

٢٩- القاموس المحيط, مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى, تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة, بإشراف: محمد

نعيم العرقسُوسي, الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان, الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ.

٣٠- الكتاب لسيبويه, لمحقق: عبد السلام محمد هارون, الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة, الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ.

٣١- لسان العرب, لجمال الدين ابن منظور. طبع: دار صادر – بيروت, الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

٣٢- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية, د ضاحي عبد الباقي, الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية, ١٤٠٥هـ.

٣٣- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية , صالحة راشد غنيم آل غنيم, جامعة أم القرى , الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي, طبع: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية, سنة ١٤٢٠هـ.

٣٥- المحكم والمحيط الأعظم, لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي, المحقق: عبد الحميد هنداوي, الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت, الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ .

٣٦- المخصص , لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده, تحقيق : خليل إبراهم جفال, دار النشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة : الأولى, ١٤١٧هـ.

٣٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها, لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي, المحقق: فؤاد علي منصور, الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت, الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ .

٣٨- معاني القرآن, لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء, المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح

إسماعيل الشلبي, الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر, الطبعة: الأولى.

٣٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, لجمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري, تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله, الناشر : دار الفكر - بيروت, الطبعة السادسة ، ١٩٨٥.

٤٠- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني, طبع: دار إحياء التراث القديم, الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ

٤١- الموضح في وجوه القراءات وعللها, لنصر بن علي الشيرازي الفسوي المشهور بابن أبي مريم, تحقيق: د عمر حمدان الكبيسي, الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة, الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٤٢- النشر في القراءات العشر, لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف, المحقق : علي محمد الضباع, الناشر : المطبعة التجارية الكبرى.